

الشاهد الع

في الشرع الإسلامي

● دراسة تاريخية

مع نشر وتحقيق

اسـجـال

عدالت من عصر

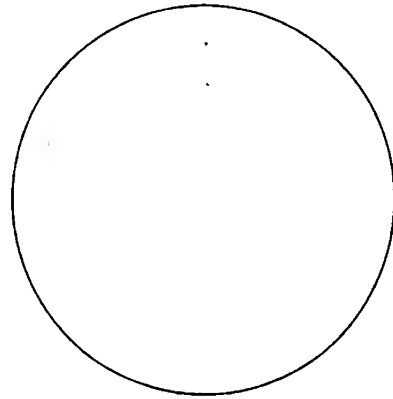
سلاطين المماليك

بقلم : د. محمد محمد أمين

أولاً : الدراسة التاريخية :

من أهم الأسس التي يقوم عليها
الفصل في الخصومات في القضاء
الإسلامي الحكم بالبينّة المزكاة ، لقول
الرسول صلى الله عليه وسلم « البينة على
من ادعى ، واليمين على من
أنكر »^(١) .

وتعتبر « الشهادة » من أهم وسائل
إظهار البينة في الشرع الإسلامي ، فقد
قال الله تعالى في كتابه العزيز :
« واستشهدوا شهيدين من رجالكم ،
فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان



د

حسبان وتخمين^(٧) ، لقوله تعالى :
«إلا من شهد بالحق وهم
يعلمون»^(٨) ، ولقوله تعالى :
«وما شهدنا إلا بما علمنا»^(٩) ، ولقول
الرسول عليه الصلاة والسلام : «إذا
رأيت مثل هذا (الشمس) فاشهد
والا فدع»^(١٠) .

ولهذا قالوا إن الشهادة مشتقة من
المشاهدة بمعنى المعاينة ، فلا يصح
لشاهد الشهادة لشيء حتى يحصل له
به علم ، إذ لا تصح الشهادة إلا بما علم
وقطع بمعرفته ، لا بما شك فيه ،
ولا بما يغلب عليه الظن^(١١) .

ووضع الفقهاء شروطاً لتحمل
الشهادة وأدائها تتلخص في العقل ،
والضبط ، والعدالة ، وذلك لتحمل
الشهادة ، والحرية ، والبلوغ ،
والإسلام ، وذلك لآداء الشهادة مع
اختلاف بين الفقهاء في تفاصيل هذه
الشروط وتطبيقها^(١٢) .

وتأتي معرفة القاضي لصفات
الشاهد من معرفة القاضي لأحوال
الناس في بلده ، ومن طعن المتهم في
شهود خصمه ، ولذا كان القضاء
يقبلون شهادة الشهود إذا لم يطعن فيهم

مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ»^(٢) ، وقال
تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم
وأقيموا الشهادة لله)^(٣) ، وقال تعالى :
«يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا
حضر أحدكم الموت حين الوصية
اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من
غيركم»^(٤) .

ومما يدل على أهمية الشهادة في
الفصل والحكم في الشرع الاسلامي
ما جاء بالقرآن الكريم في قصة يوسف
عليه السلام « وشهد شاهد من
أهلها»^(٥) ، ومن هنا كان إسهاب
الفقهاء في الحديث عن الشهادة ،
وإفرادهم لها فصولاً كاملة بعنوان
«كتاب الشهادات» أو «القضاء
والشهادات»^(٦) .

والشهادة هي إخبارٌ بحق الغير على
آخر، سواء أكان حق الله أو حق البشر
والاخبار هذا عن علم ويقين ، لا عن

الخصم ، ويبدو أن هذه هي المرحلة الأولى التي مربها نظام الشهادة ، فقد كان القاضي يُجيز شهادة المسلمين بعضهم على بعض عملاً بما جاء في عهد عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري «والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في جد أو مُجرباً عليه شهادة زور أو ظنينا في ولاء أو نسب» (١٣).

وفي هذه المرحلة كان القضاة يقبلون شهادة الشهود إذا لم يطعن فيهم الخصم ويحرجهم ، فكان الخصم هو الذي يجرح شهادة الشاهد (١٤)، وإذا أراد الخصم أن يسأل عن الشهود فله ذلك ، وإذا ثبت للقاضي صحة ماجرح به الشاهد توقف عن قبول شهادته (١٥).

ولا يفترض أن يكون الخصم على علم بعدالة من يشهد عليه ، وربما عجز عن إثبات فقدان الشاهد لشروط الشهادة ، ولهذا كان القضاة يطلبون من الشاهد أن يُحضر من يركبه ، وهو ما عرف باسم «التركية العلنية» ، والمقصود بها التحقق من أمانة الشاهد وصدقه ، وبناء على هذه التركية يقبل

القاضي الشاهد أو يرفضه (١٦).

ولم يقتصر القضاة على هذه التركية العلنية ، فليجأوا أيضاً إلى ما عرف باسم «التركية السرية» ، وكان شريح (١٧) أول من أدخل نظام التركية السرية ، فهو أول من سأل عن الشهود في السر ، «ف قيل له : يا أبا أمية أحدثت فقال : ان الناس أحدثوا فأحدثت» (١٨) ، ويقصد بذلك انتشار شهادة الزور بين الناس .

وكان عبدالله بن شبرمة (١٩)

يسمى الذين يسألون له في السر عن الشهود «الهداهد» (٢٠) ، فأتاه رجل سئل عنه فأسقط فكلمه في ذلك ، فأنشأ عبدالله بن شبرمة يقول :

سألنا فلم يألوا وعم سؤلنا
فكم من كرم طحطحته الهداهد (٢١)

وفي مصر لاحظ غوث بن سليمان ، في ولاياته الثانية للقضاء (٢٢) كثرة شهادة الزور ، فبدأ غوث في السؤال عن الشهود في السر ، فن عدل عنده قبله ، وبعد انتهاء القضية التي قبل فيها الشاهد يعود واحداً من الناس ، فلم يكن يوصف أحد

بالشهادة، ولا يشار إليه بها (٢٣).

واتبع القاضي مفضل بن فضالة (٢٤) في بادئ الأمر نفس الأسلوب الذي اتبعه غوث بن سليمان من أجل التحقق من أمانة الشهود وصدقهم ، ولكن تم على يديه تطوّر نظام التحقق من صدق الشاهد ، وأفاد هذا التطور فيما بعد ليس فقط في تحقّق القاضي من صدق شاهد معين في قضية محددة ، ولكن أيضاً في تولية أو تعيين شاهد ذي صفة رسمية يحظى في المستقبل بثقة أصحاب المصلحة أو المتفعين .

وبدأ التطور في التحقق من صدق الشهود عندما عهد القاضي مفضل بن فضالة — في ولايته الثانية للقضاء — إلى كاتبه فليح بن سليمان الرعيني المعروف بابن القيمري ، عهد إليه بالوظيفة التي عرفت فيما بعد باسم «صاحب مسائل» ، فقد كان المفضل أول من جعل في مصر «صاحب مسائل» ، ويتولى القائم بهذه الوظيفة بحث بعض الأمور التي تتطلبها القضايا (تحرّيات) ، ومن بينها السؤال عن الشهود ، وهو ما عرف باسم «التعديل» (٢٥) .

وبعد عدة سنوات أصبحت وظيفة «صاحب المسائل» وظيفة متميزة ، فقد اتخذ القاضي إبراهيم بن الجراح (٢٦) من معاوية الأسواني صاحباً للمسائل إلى جانب كاتبه أمين بن خالد (٢٧) . وفي تطور آخر كان للقاضي اثنان أو أكثر من أصحاب المسائل ، فكان لدى القاضي عيسى بن المنكدر (٢٨) اثنان من أصحاب المسائل (٢٩) .

ويبدو أن وظيفة «صاحب المسائل» كانت تدر على صاحبها دخولاً غير مشروعة فهو لا يقدم للقاضي سوى المرشحين الذين يستميلونه بدفع مكافأة ، ولعل هذا ما يفسر ما ذكره الكندي من أن معاوية الأسواني دفع ألف دينار إلى اسحاق بن إبراهيم الجراح ، ليوليه أبوه صاحباً للمسائل (٣٠) ، ذلك أن صفة الشاهد العَدْل أصبحت هي الأخرى مصدراً للحصول على الدخل ، والمرشحون للشهادة لا يبخلون بدورهم على «صاحب المسائل» في دفع الخلوان أو المكافأة ، حتى أن محمد بن بدر (٣١) دفع إلى القاضي عبد الله بن أحمد بن

زَبْر (٣٢) ألف دينار لتعينه شاهدا . (٣٣)

ولهذا كان من الطبيعي أن يتم تحقيق التزكية مبدئياً تحت مراقبة القاضي الذي كان هو الوحيد الذي يعلن قبول المرشح شاهداً أو رفضه ، أما صاحب المسائل ، فكان عليه فقط أن يزود القاضي بأسس القرار أو عناصره ، وغالباً ما كان القاضي يبحث بنفسه ويتأكد من عدالة الشهود (٣٤) ، فكان لعيسى بن المنكدر «صاحب المسائل» يسأل له عن الشهود ، ثم كان عيسى يتنكر بالليل ويغطي رأسه ، ويمشي في الطرقات يسأل عن الشهود ، «وقد رآه غير واحد من الثقات وتحدثوا بذلك عنه» . (٣٥)

ولم تقتصر وظيفة «صاحب المسائل» بالنسبة للشهود على تزكيتهم لدى القاضي ، ولكن امتدت إلى متابعة سلوك الشهود المعينين ، وأخلاقهم بطريقة مستمرة ، ففي ولاية طليعة بن عيسى الحضرمي الثانية للقضاء (٣٦) ، أمر صاحب مسائله أن يسأل عن شهوده في كل ستة أشهر ، وقد «أوقف غير واحد حين بلغته

جرحته» . (٣٧)

ويبدو أن رغبة القاضي في أن يكون محاطاً بشهود ثقة ، مخلصين لشخصه ولمصلحته ، هي التي جعلت تولية القاضي جديد فرصة للتغير في الشهود ، فقد عزل القاضي العمري (٣٨) عدداً من الشهود من دائرة اختصاصه ، وأحلّ محلهم ثلاثين آخرين من أتباعه المقربين . (٣٩) كذلك كانت أول أحكام القاضي عبدالعزيز ابن محمد بن النعمان (٤٠) أنه أوقف جميع الشهود الذين قبلهم عمه الحسين بن علي (٤١) ما عدا شرف بن محمد المقرئ فإنه استكتبه في التوقيع والقصص (٤٢) . وفي بعض الحالات كان العزل بالجملة ، ففي بداية القرن الخامس الهجري عزل القاضي ابن أبي العوام (٤٣) أربعائة من الشهود في يوم واحد (٤٤) .

وإذا كانت «العدالة» صفة مُجمَعٌ عليها لقبول شهادة الشاهد ، فإننا ندرسها هنا ، ليس باعتبارها من صفات الشاهد ، بل باعتبارها «وظيفة قضائية» تولاهها طائفة من الشهود خُصُّوا بالعدالة دون سواهم ، وعرفوا

في المصادر باسم «الشهود المعدلين» ،
أو «العدول» ، أو «العدل» ،
أو «المعدل» .

ويشير ابن خلدون إلى هذه
الوظيفة بقوله : «العدالة : وهي
وظيفة دينية تابعة للقضاء ، ومن مواد
تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام
عن اذن القاضي بالشهادة بين الناس
فما لهم وعليهم ، تحملاً عند الإشهاد ،
وأداء عند التنازع ، وكتبا في
السجلات تحفظ به حقوق الناس
وأموالهم وديونهم وسائر
معاملاتهم» (٤٥) .

وكان أول من طبق نظام تعيين
الشهود العدول في مصر هو القاضي
مفضل ابن فضالة ، في سنة ١٧٤ هـ
٧٩٠ م «رسم أقواما بالشهادة ، فكانوا
عشرة رجال» . (٤٦)

ومن هنا عرف الاجراء الذي يعين
به القاضي الشاهد العدل باسم « الرسم
بالشهادة» ، وبالطبع فان تعيين
الشهود العدول لايحرم أصحاب
المصالح من استدعاء أشخاص آخرين
للشهادة ، ولكن ستظل شهادة هؤلاء

الأشخاص خاضعة للتجريح وفقا
لنظام القانون العام .

ورغم أن المفضل بن فضالة
تعرض للنقد والتجريح بسبب تعيينه
للشهود (٤٧) ، فان القاضي محمد بن
مسروق (٤٨) حذا حذوه ، فعندما قدم
إلى مصر «اتخذ قوما من أهلها للشهادة
رسمهم بها» . (٤٩)

وفي بادئ الأمر كان عدد الشهود
محدوداً ، فهو لم يتجاوز العشرة ،
ولكن بعد سنوات قليلة نجد أنه كان
للقاضي عبدالرحمن بن عبدالله
العمري (٥٠) حوالي مائة من
الشهود (٥١) ، وكان العمري أول من
جعل أسماء الشهود في كتاب . (٥٢)

ووصل عدد الشهود في القاهرة في
أوائل القرن الخامس الهجري/ الحادي
عشر الميلادي نحو ١٥٠٠ شاهد . (٥٣)

وجرت العادة بأن القاضي يختار
عدوله من الوسط الذي يتمنى إليه ،
وهو الوسط الديني من الفقهاء ،
ورجال الحديث ، وخطباء المساجد ،
وأهل الفتيا والقراء ، وإن كان
لبعضهم أعمال أخرى مثل
التجارة . (٥٤)

على عدالته ، واحسم مادة الضرر في قبول شهادته ، وقد جعل لك ذلك من غير استئذان عليه ، ولا اعتراض لك فيه ، ولاتقرب أحدا من رتبة العدالة ، وارفعها بإزالة الأطماع فيها عن الاهانة والأذالة ، وأغضض من أبصار التطلعين إليها ، والمتوثبين عليها ، بالتطarach على الجهات ، والتماسها بالعنايات التي هي من أقوى الشبهات ، وان ورد إليك توقيع وتركبة من الباب فاصدره في مطالعتك ليحيط العلم به ، ويخرج إليك من الأمر ما تفعل على حسبه» (٦٢).

ومن أمثلة حرص القضاة على أن يتابع نواب الحكم أمر الشهود ماجاء في تقليد حكيم : «وينظر في أمر الشهود فمن كان منهم نرها ، وإلى الحق متوجها فليراعه ، ومن كان منهم غير ذلك طالعنا بحاله» (٦٣).

ومما زاد في أهمية الشهود العدول أنه لم يقتصر عملهم على الشهادة في القضايا والخصومات ، بل امتد عملهم إلى الشهادة على أحكام القاضي نفسه ، فكان القاضي يصدر أحكامه في حضرة الشهود ، ويشهدون

ونظراً لأهمية الشهود في النظام القضائي ، اهتم الخلفاء والولاة والقضاة ببحث أحوالهم والتثبت من عدالتهم ، وزخرت كتب المصطلح بالتأكيد على متابعة أحوالهم والتثبت من عدالتهم ، وزخرت كتب المصطلح بالتأكيد على متابعة أحوال الشهود ، وذلك في العهود (٥٥) ، وسجلات القضاة (٥٦) ، وتقاليد القضاة (٥٧) ، والتقاليد الحكيمة (٥٨) ، والتواقيع (٥٩) ، والوصايا (٦٠).

ومن أمثلة ذلك ماورد في سجل بولاية قاضي بغير الإسكندرية من إنشاء القاضي الفاضل (٦١) :

«وأنت تعلم أن الشهود بهم يعطي الحكام ويمنعون ، وبأقوالهم يفصلون ويقطعون ، وبشهادتهم تثبت الظلامات وتبطل ، وعليها يعتمد في انتزاع الحقوق ممن يدافع ويمثل ، فواجب أن يكونوا من أتقياء الورى ، ومن لايتبع الهوى ، فاستشف أحوالهم ، واستوضح أمورهم ، وأفعالهم ، فمن كان بهذه الصفة الأخيرة فأجره على عادته في استماع مقالته ، ومن كان بخلافه فقف الأمر

عليه بذلك ، وكان أول قاض أشهد على أحكامه هو سليم بن عتر^(٦٤) ، فقد اختصم إليه في ميراث فقضى بين الورثة ، ثم تناكروا فعادوا إليه فقضى بينهم ، وكتب كتاباً بقضائه واشهد فيه شيوخ الجند .^(٦٥)

وكان محمد بن مسروق^(٦٦) أول قضاة مصر الذين اتخذوا لمجالسهم الشهود^(٦٧) . ويبدو أنه منذ حوالي هذا العهد أصبح من اختصاص الشهود العدول حضور مجلس الحكم ، حتى أن أحد القضاة وهو محمد بن عبده بن حرب^(٦٨) أمر بسجن شاهد لم يحضر إحدى جلساته في المسجد الجامع^(٦٩) ، كما اختص القاضي عبدالله بن أبو ثوبان^(٧٠) بشهود يشهدون عليه في أحكامه .^(٧١)

وفي هذا المجال أصبح من المتعارف عليه والمتواتر في وثائق العصور الوسطى أن نجد بالاسجال^(٧٢) الحكمي الصيغة التالية : « هذا ما أشهد على نفسه الكريمة (فلان) خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية أيّد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه من حضر مجلس حكمه وقضائه ... إلخ » ، وفي نهاية

الاسجال نجد عبارة « أشهدني (فلان) أيّد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه على نفسه الكريمة بجميع مانسب إليه في اسجالي المسطر أعلاه فشهدت عليه في تاريخه وكتبه (توقيع الشاهد) » ، ثم عبارات متتالية بعدد الشهود تنص على : « وبذلك أشهدني أيّد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه فشهدت عليه به في تاريخه وكتبه » ، ثم توقيع الشاهد ... وهكذا .^(٧٣)

وامتدت اختصاصات الشهود العدول إلى مجالات قضائية متعددة منها تولى شئون أموال الأيتام والغائبين التي تكون تحت نظر القاضي^(٧٤) ، ففي أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي قرر القاضي الحسين بن علي ابن النعمان بن حيون^(٧٥) أفراد موضع في زقاق القناديل للودائع الحكمية ، وأقام فيه خمسة من الشهود يضبطون ما يحضر وما يصرف ، فكان أول من أفرد للمودع الحكمي^(٧٥) مكاناً معيناً ، وعهد به إلى الشهود العدول^(٧٦) .

وفي تطور آخر لاختصاصات الشهود نجد أن بعضهم ناب في القضاء بين الناس عن القاضي في إحدى

الجلسات ، فقد عهد القاضي عبد الله بن زَبْرٍ إلى أحد شهوده وهو محمد بن بدر^(٧٧) بالحكم بين الناس ، عندما أخبره بعض الحجاب.. بكثرة الخصوم على الباب ، فقال القاضي لمحمد بن بدر «قم يا أبابكر فاحمل عني وانظر بين الناس»^(٧٨) . كما ناب بعض الشهود في الحكم عن القاضي^(٧٩) ، وكذلك قسم أحد القضاة اختصاصاته بين اثنين من الشهود^(٨٠) .

ويمكن أن نَحْلُصَ من هذا إلى أن واجبات الشهود العدول تعددت وأصبحت تتضمن عدة واجبات أساسية من أهمها :

١ — الشهادة في مجلس القضاء ، فلمهم وحدهم حق الشهادة في مجلس القضاء في الدعاوى التي تنظر فيه ، وعلى المدعي أن يحضر بهذا المجلس عدولا قد عرفهم القاضي^(٨١) ، لأن القاضي إنما يحكم بالبنية المزكاة^(٨٢) .

٢ — الشهادة على أحكام القاضي ، فكان القاضي لا يمكن أن يسجل حكماً إلا بحضور شاهدين عدلين على أقل تقدير ليشهدوا على اسجاله هذا ويكتبوا خطوطهم بالشهادة بذلك ،

ولذلك كان على الشهود مرافقة القاضي دائماً والمواظبة على حضور مجلسه^(٨٣) .

٣ — الشهادة على الشهادة لكي تقبل عند القاضي .

٤ — الكتابة والشهادة على الصكوك ، وكتب البيع والشراء ، والوقف ... إلخ^(٨٤) ، فلا ينعقد العقد إلا بشهادة الشهود^(٨٥) ، فتوقيع القاضي على الحكم أو الكتابة على الوثيقة بخطه لا يكسب الحكم قيمة مؤكدة إلا إذا شهد عليه اثنان على الأقل من الشهود العدول ، وذلك عملاً بما جاء بآية الدين^(٨٦) .

وقد بالغ أصحاب المصالح في الاكثار من الشهود على كتب الوقف بالذات لضمان حمايتها ، حتى أن الأمير بدر الدين الشمسي الصالح النجمي أشهد على كتاب وقفه للدار اليسرية اثنين وتسعين عدلاً^(٨٧) .

٥ — الشهادة على كتب العهود السياسية .

٦ — منهم من يختص بتقييم الأشياء من البضائع والعقارات ، وهم

الذين عرفوا في الوثائق والمصادر باسم «شهود القيمة»^(٨٨)، وقد ورد بوثائق العصور الوسطى عن شهادة شهداء القيمة النص الآتي: «يشهد من يضع خطه آخره فيه ومن يوضع عنه بإذنه آخره فيه من شهداء القيمة أرباب الخبرة بقيمة الأراضي وأجرها، والعقارات وقيمتها والأبنية وعيوبها»^(٨٩).

٧ — ومن شهود القضاء أيضاً «شهود السيل» ، وكانوا يسمون أيضاً «شهود المحمل» ، وكانوا يكلفون بمصاحبة المحمل مع أمير الركب ، وقاضي الركب ، وكانت تكتب لهم في عصر المماليك مربعات شريفة من ديوان الوزارة.^(٩٠)

وهكذا نرى أن تطور وظيفة «الشاهد العدل» أدت إلى أن يصبح الشاهد شخصية هامة لعبت دوراً أساسياً في النظام القضائي ، حتى أن كثيراً من القضاة بدأوا حياتهم كشهود عدول ، أو عادوا إلى الشهادة بعد اعتزالهم القضاء.^(٩١)

وكثيراً ما كان للشهود أثر في تولية القضاة ، وذلك بتشجيع بعض الطامعين على السعي لهذا المنصب ، أو

بالشهادة بكفائتهم أمام الأمير.^(٩٢) وكذلك قام الشهود بدور سياسي ، وبخاصة في المؤامرات والدسائس بين أمراء المماليك^(٩٣) ، ونظراً لأهمية الشهود وعملهم أصبحوا من «أعيان الناس» أو «أعيان البلاد» وقال عنهم الشاعر :

هم السلاطين إلا أن حكمهم
على السجلات والأمالك والدور^(٩٤)

وكان من الطبيعي أن يكون للشهود رئيس يتولى الدفاع عن مصالحهم ، وكانت له سلطة عليا ، ونوع من سلطة الإدارة والتمثيل ، وهو ما عرف باسم «رئيس الشهود» أو مقدم الشهود ، أو وجه الشهود^(٩٥) ، أو كبير الشهود ومقدمهم.^(٩٦)

وكان الشهود يمارسون اختصاصهم في دائرة اختصاص قضائية محددة ، ويرتبطون بقاضي هذه الدائرة ويتبعونه.^(٩٧)

ونظراً لارتباط الشهود بمصالح الناس فقد اختصوا بأماكن محددة يجلسون بها مثل نواب الحكم ، وعرفت هذه الأماكن باسم :

الحكم ، فكانوا يجلسون حول القاضي
يمنة ويسرة «على مراتبهم في تقدم
تعديلهم .. حتى يجلس الشاب المتقدم
التعديل أعلى من الشيخ المتأخر
التعديل» . وكذلك كان ترتيب الشهود
في المواكب التي يسير فيها القاضي
حسب أقدميتهم في التعديل
أيضاً. (١٠٤)

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة لوظيفة
«الشاهد العدل» لم يكنف القضاء
بتدوين أسماء الشهود المعدلين في
سجلات ، بل أصبح الأمر يقتضي أن
يصدر القاضي اسجالات بثبوت
العدالة ، يأذن فيه لمن تثبت عدالته
بتحمل الشهادة وأدائها .

وفي القرن ٨ هـ / ١٤ م يذكر لنا
النويري أن القاعدة التي استقرت بين
الناس في اسجلات العدالة في
عصره ، أن القاضي كان ينص في
اسجال العدالة على أنه :

«وحكم بعدالته ، وقبول قوله في
شهادته ، وأجاز له ذلك وأمضاه ،
وأختره وارترضاه ، وألزم ما اقتضاه
مقتضاه ، وأذن سيدنا قاضي القضاء
فلان لفلان المحكوم بعدالته في تحمل

المساطب ، أو الحوانيت ، أو
الدكاكين ، أو المراكز (٩٨) ، وهذه
الاماكن معروفة لدى الناس لإجراء
المعاملات الشرعية ، واشهر هذه
الاماكن بالقاهرة في عصر سلاطين
المماليك عند رأس باب زويلة (٩٩) ،
وتحت الربع ، وعند حبس الرحبة ،
وباب القنطرة (١٠٠) ، وجامع
الصالح (١٠١) ومجلس الشافعية بالجوهره
ظاهر باب الفتوح (١٠٢) ... إلخ فيبدو
أن هذه الاماكن كانت تنتشر انتشاراً
جماهيرياً لخدمة افراد الشعب من
المتقاضين أو المتصرفين لقضاء حوائجهم
من تحرير وكتابة وشهادة على عرائض
الدعوى والعقود الناقلة للملكية وغيرها
من أنواع التصرفات القانونية الشرعية .

وكان أصحاب الحاجات يتكفلون
بأجور العدول من الكتاب والشهود ،
مقابل كتابة الوثائق ومراجعتها والشهادة
عليها ، وغير ذلك من الشئون
القضائية ، وكان الأجر في الغالب
حوالي ربع عشر قيمة العقد أي
٢,٥ ٪ ، وقد عاب السبكي على
الشهود ذلك . (١٠٣)

أما جلوس الشهود في مجالس

(١١١) عند ثبوت عدالته على الشيخ
أحمد بن عبد الرحيم العراقي (١١٢)
وذلك في ٢٨ رجب
٨١٣ هـ / ١٤١٠ م. (١١٣)

ونص فيه على أن القاضي «حكم
بعدالته ، حكماً تاماً وجزم ، وقضى
فيه قضاء أبرمه ، وأذن له — أيد الله
تعالى أحكامه — في تحمل الشهادة
وأدائها ، وبسط قلمه في سائر أنديتها
وأرجائها ، وأجراه — أجرى الله تعالى
الخيرات على يديه — مجرى أمثاله من
العدول ، ونظمه في سلك الشهداء
أهل القبول ، ونصبه بين الناس شاهداً
عدلاً ، إذ كان صالحاً لذلك
وأهلاً». (١١٤)

ولما كان أسجال العدالة الذي
أورده القلقشندي في كتابه أنشأه
لابنه ، فقد أفاض فيه على ابنه من
الصفات والتعبيرات الكثير ، ومن هذه
الوجهة تأتي أهمية نشر أسجال العدالة
موضوع الدراسة فهو يعطينا صورة
صادقة تماماً لاسجلات العدالة التي
ترجع إلى النصف الثاني من القرن
التاسع الهجري/ الخامس عشر
الميلادي .

الشهادات وأدائها ، لتحفظ الحقوق
على أربابها وأوليائها وسمع شهادته
فقبلها ، وأجازها ، وامره أن يرقم على
حلل الطروس طرازها وبسط قلمه
بسطاً كلياً ، ونصبه بين الناس عدلاً
مبرراً مرضياً ، وأجراه مجرى أمثاله من
العدول المبررين وسلك به مسلك
الشهداء المتميزين». (١٠٥)

ويذكر القلقشندي أنه في أوائل
القرن ٩ هـ / ١٥ م ، جرت العادة أن
أبناء العلماء والرؤساء ، وبناء على
«قصة» يتقدم من يشاء منهم
بها (١٠٦) ، تثبت عدالتهم على
الحكام ، ويسجل لهم بذلك ، ويحكم
الحاكم بعدالة من تثبت عدالته لديه ،
ويشهد على نفسه بذلك ، ويكتب له
بذلك «أسجال عدالته» في درج
عريض ، أما في قطع فرخة (١٠٧)
الشامي الكاملة ، وأما في نحو ذلك من
الورق البلدي (١٠٨) وتكون كتابته بقلم
الرقاع (١٠٩) ، وأسطره متوالية ، بين
كل سطرين تقدير عرض أصبع أو نحو
ذلك (١١٠) .

وأورد لنا القلقشندي نص اسجال
عدالة أنشأه وكتب به لابنه محمد

واسجلال العدالة الذي تقدمه للنشر اليوم ، هو اسجلال العدالة الوحيد — فيما أعلم — الذي حفظه لنا التاريخ في دور الأرشيف بالقاهرة حتى اليوم ، وقد عثرت عليه في صيف ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٨ م بدفترخانة وزارة الأوقاف بالقاهرة أثناء إعدادي لفهرست وثائق القاهرة. (١١٥)

والوثيقة موضوع الدراسة فريدة من نوعها إذ أنها تختلف في موضوعها عن غيرها من الوثائق الموجودة بدفترخانة وزارة الأوقاف ، ولذا فاني أرجح أنها وصلت إلى هذه الدفترخانة ضمن وثائق أخرى كانت محفوظة باحدى خزائن الكتب في مسجد أو في مدرسة أو في خانقاة ، وتداولتها الأيدي إلى أن وصلت إلى هذه الدفترخانة .

ونظراً لعدم أهمية موضوعها — بالنسبة لوزارة الأوقاف — فقد كانت مهمة دون ترقيم أو فهرسة حتى عثرت عليها ، فقامت لأول مرة بترقيمها وفهرستها ، واجتذبتني موضوعها لدراستها وتقديمها للباحثين والدارسين .

والجدير بالذكر أن هذه الوثيقة

تمثل مرحلة من مراحل إعداد الوثائق في العصور الوسطى ، فقد جرت العادة أن يقوم القاضي الموثق بكتابة صيغة معينة من الحمدلة بعد البسملة ، وأن يترك كاتب الوثيقة مقدار سطر في وسط الوثيقة يتفق وسياق الكلام ليكتب فيه القاضي بخطه التاريخ باليوم والشهر ، كما يترك مقدار سطر في نهاية الاسجلال ليكتب فيه القاضي أيضاً وبخطه عبارة الحسبة. (١١٦)

والوثيقة التي بين أيدينا فاقدٌ أولها ، فلم تظهر بها علامة القاضي الموثق ، كما ينقصها التاريخ باليوم والشهر ، وينقصها أيضاً الدعاء الختامي وهو الحسبة ، والتي كان من المفروض — حسب العادة — أن يكتبها القاضي الموثق بخطه ، والتي كان من المفروض — حسب العادة — أن يكتبها القاضي الموثق بخطه ، والوثيقة بهذه الحالة إما أن تكون مسودة لوثيقة أخرى نهائية كتب عليها القاضي بخطه ، وإما هناك سبب مجهول لدينا — أدى إلى عدم استكمال إجراءات توثيق اسجلال العدالة هذا .

فهرسة اسجال العدالة :

١ — الفهرسة الشكلية :

(ج) تحويل الموضوع إلى القاضي محمد
بن عبد الرحيم الطرابلسي الحنفي
للنظر فيه .
(د) الحكم بثبوت عدالة المتقدم .

منهج النشر :

راعت في نشر هذا الاسجال
المحافظة على أصل النص محافظة تامة ،
كما هو بحروفه ، وألفاظه وأخطائه دون
تصحيح أو تعديل ، ليدل على أسلوب
ولغة ومصطلحات وثائق العصر . ولم
أضف إلى النص سوي وضع نقط
لبعض الحروف ، أو الهمزات حتى
يسهل على القارئ متابعة النص .

وجعلت كل سطر في الوثيقة سطرًا
مستقلًا ، وأعطيت له رقمًا حسب
ترتيبه في متن الوثيقة .

ثالثًا : نص اسجال العدالة :

١ — (١١٧)

٢ — وأكنافه واستقام على الحق
ظاهرة وصلحت (١١٨)

رقم الوثيقة : ٧٩١ جديد

مكان الوثيقة : محفوظات (دفترخانه)
وزارة الأوقاف بالقاهرة .

مادة الكتابة : ورق

شكل الوثيقة : ملف

عدد الدروج : ٧

أبعاد الوثيقة : ٢٣٦ × ٢٧,٥ سم

حالة الوثيقة : فاقد جزء من أولها ،
وهامشها الأيسر ممزق وبها آثار
رطوبة واضحة .

٢ — الفهرسة الموضوعية :

موضوع الوثيقة : اسجال بثبوت
عدالة .

التاريخ : ٨٦٠ هـ (١٤٥٦ م) .

ملخص الوثيقة :

(أ) قصة مرفوعة إلى أبو السعد سعد
العسبي الديري الحنفي الناظر في
الأحكام الشرعية .

(ب) مرفوعة من : محمد بن أحمد بن
علي الحسام الحنفي .

- ٣ — سالك العفاف والديانة
تلبسا بملابس الأمانة والصيانة....
- ٤ — مسلك المتقين واقتبس
أنوار المتفقيين في الدين ولاحت
عليه....
- ٥ — العدالة وظهرت وذاعت
محامده واشتهرت وقامت البيئة
بأه...
- ٦ — بتقليدها وأنه كفاء
لتناول تقليدها ووضح ذلك من
أمره...
- ٧ — وشوهدت شرائط العدالة
فيه وما الخبر كالعيان رفع قصة (١١٩)
لسـ [سيدنا] (١٢٠)
- ٨ — ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى
الشيخ الامام العالم العامل العلامة الخبر
البحـ [ر]
- ٩ — الفهامة الحافظ الرحلة
المحقق الحجة المجتهد الأمة سعد الدين
شيخ الإسلام.
- ١٠ — أوحد المجتهدين الأعلام
ملك العلماء كثر النحاه والأدباء امام
الفصحاء والبلغاء .
- ١١ — لسان المتكلمين حجة
المنظرين رحلة الطالبين محي سنة سيد
- المرسلين القائم
١٢ — بأعباء أمور الدين مالك
أزمة الفتيا قاضي المسلمين خالصة أمير
المؤمنين أبو السعد
- ١٣ — سعد العبسي الديري
الحنفي (١٢١) الناظر في الأحكام
الشرعية بالديار المصرية
- ١٤ — وسائر الممالك الشريفة
الاسلامية أدام الله أيامه الزاهرة
وأفاض عليه.
- ١٥ — سوايغ نعمه الوافرة وجمع
له بين خيري الدنيا والآخرة وأحسن
إليه وأجر [ي]
- ١٦ — الخيرات على يديه
مضمونها بعد البسملة الشريفة
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم
- ١٧ — المملوك (١٢٢) محمد بن
أحمد بن علي الحسام الحنفي (١٢٣) يقبل
الأرض (١٢٤) بين يدي سيدنا ومولانا
قاضي القضاة
- ١٨ — شيخ الاسلام الحنفي أمتع
الله بوجوده الأنام نهى أن المملوك من
حملة كتاب الله العزيز
- ١٩ — وطلبة العلم الشريف
وسؤاله من الصدقات القيمة اذن كريم

لأحد النواب بسماع بيعة المملوك.
٢٠ — وثبوت عدالته والاذن
بتحمل الشهادة وأدائها على الوجه
الشرعي أسوة أمثاله.

صدقه عليه واحسانا إليه واغتنام
أجره ودعائه أنهى (١٢٥) ذلك ان شاء
الله تعالى الحمد لله وحده .
٢٢ — وصلواته على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلامه وحسبنا الله ونعم
الوكيل (١٢٦) فشمّلها الخط (١٢٧)
الكرّم

٢٣ — ما مثاله القاضي معين
الدين أعزه الله تعالى ينظر في ذلك على
الوجه الشرعي (١٢٨) فتلقى سيدنا

٢٤ — العبد الفقير إلى الله تعالى
الشيخ معين الدين شرف العلماء أوحده
الفضلاء مفتي المسلمين أبو الخير محمد
٢٥ — ابن سيدنا العبد الفقير إلى
الله تعالى الشيخ الامام تاج الدين
شرف العلماء أوحده

٢٦ — الفضلاء مفتي المسلمين
أبو اليسر عبد الرحيم الطرابلسي
الحنفي (١٢٩) خليفة الحكم العزيز
بالديار المصرية

٢٧ — أيد الله تعالى أحكامه
وأحسن إليه ذلك بالسمع والطاعة

وأشهد على نفسه الكريمة من حضر
٢٨ — مجلس حكمه وقضائه وهو
نافذ القضاء والحكم ماضيها وذلك في
اليوم المبارك

٢٩ — (١٣٠)

٣٠ — سنة ستين وثمانمائة أنه ثبت
عنده (١٣١) وصح لديه أيد الله تعالى
أحكامه وأحسن إليه علي .

٣١ — الأوضاع الشرعية
والقوانين المرعية (١٣٢) بالبينة المرعية
التي قامت لديه أحسن الله

٣٢ — تعالى إليه وقبلها القبول
الشرعي السائع في مثله عدالة الفقير إلى
الله تعالى

٣٣ — المراضي العدل الرضى
شمس الدين زين المخلصين تاج
المشتغلين صدر المدرسين قدوة

٣٤ — الطالبين أبي عبدالله محمد
ابن الفقير إلى الله تعالى المراضي شهاب
الدين أحمد بن المجلس المرحوم علاء
الدين

٣٥ — على المشهور نسبه الكرم
بابن الحسام الحنفي حفظه الله تعالى
ثبوتاً صحيحاً شرعياً

٣٦ — تاماً معتبراً مرضياً

وحكم (١٢٣) أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه بموجب ذلك (١٣٤) .

٣٧ — حكما شرعياً أجازته وأمضاه وقضى به والتزم بمقتضاه وأذن لي في ٣٨ — تحمل الشهادة وآدائها وبسط قلمه في أنديتها وأرجائها وأجراه مجرى العدول

٣٩ — المبرزين والشهداء المتميزين لما اشتهر من عفته وصيانتهم ووثوقا لما ظ [هـ]

٤٠ — من ديانته وسكونا إلى ما أبدته سيرته التي لهجت بشكرها الألسنة وما

٤١ — حازه من حسن الصفة وركونا لما اجتمع فيه من علم ومعرفة وفيه أوصاف

٤٢ — آخر يقصر عنها لسان الوصف ولو عددناها وعطفنا بها عطف النسق لنفذت

٤٣ — واو العطف لكن نختصر أوصافه ونصفه (١٣٥) بجملا فنقول أنه حنني حسامي

٤٤ — علما وعملا فيلتقي ماقلده من هذا المنصب الشريف وتولاه بجزيل شكر مولاه

٤٥ — على ما أولاه وليعلم أنه منصب لا يؤهل له إلا كل ذي جد كريم ومرتبة سنية

٤٦ — لا يلقاه الا ذو حظ عظيم وليؤد حق هذه النعمة في الابتداء والانتها

٤٧ — ويستعمل الحق في التحمل والآداء والوصايا كثيرة وملاكها التقوى والتمسك

٤٨ — بها هو الحصن الأوفى واللب الأقوى فيجعل عليها اعتمادها وإليها

٤٩ — استناده والله تعالى موزعه شكر هذه الرتبة العلية والمنزلة السنية ٥٠ — ويوفقه وإيانا لصالح العمل ويعصمنا وإياه من الزيف والزلل واشهد

٥١ — سيدنا الحاكم المنيب المشار إليه فيه أيد الله تعالى أحكامه على نفسه الكريمة بما نسب إليه

٥٢ — في هذا السجل في التاريخ المقدم ذكره أعلاه المكتوب بخطه الكريم أعلاه شرفه

٥٣ — [الله تعا] لي وأعلاه وسلم .

[illegible][illegible]

المراتب عليه من حقها بعد العلم الربيع والاطلاع على العلم
 اذ ان العلم لا يكمل الا بعد ان يثبت في سائر احوالها
 شيخ الاسلام الحنفى الشيخ الامام في الامور في الامور في الامور
 وطالب العلم الربيع في الامور في الامور في الامور في الامور
 وسبقه في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
 صدقوا في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
 وسبقه في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
 ما سألنا الفاضل عن الامور في الامور في الامور في الامور

ما سألنا الفاضل عن الامور في الامور في الامور في الامور
 اذ ان العلم لا يكمل الا بعد ان يثبت في سائر احوالها
 شيخ الاسلام الحنفى الشيخ الامام في الامور في الامور في الامور
 وطالب العلم الربيع في الامور في الامور في الامور في الامور
 وسبقه في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
 صدقوا في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
 وسبقه في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
 ما سألنا الفاضل عن الامور في الامور في الامور في الامور

لنفد
 أخر بضرعنا لسان الوصف ولو عدنا لا عطفنا لا عطف الفسق
 وأد العظم لكن تحتها وما في القول وصف محولا فنقول لا يخفى
 على أعلا فليست ما قلده هذا المنصب للثلف وتولاه بحزن شكولا
 على الأولا وليعلم انه منصف لا نؤهل الأكل في جد كبره
 لا يلقاها الأروحة عظيم ولو حق هذه النعمة في الابتداء والانتها
 يستعمل الحق في العمل والأداء والوصايا الكثرة ولا كثرها التقوى
 لها هو الخبز الأولى والسبب الأقوى فليجعل علما اعتما

لها هو الخبز الأولى والسبب الأقوى فليجعل علما اعتما
 استعان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العلم والمعرفة
 ويؤتاه وأياها صالح العمل وبعضها وأياها الفروع وتولاه
 من أحوال الشريعة البر فليعلم
 وهذا الأجمال الشارح

المصادر والمراجع

- ١ — القرآن الكريم
- ابن اياس (أبو البركات محمد بن أحمد الحنفي ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م) :
- ٢ — بدائع الزهور في وقائع الدهور
- ٣ — ٥ نشر محمد مصطفى — القاهرة : ٦٠ — ١٩٦٣
- ابن حجر (شهاب الدين العسقلاني ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) :
- ٣ — فتح الباري بشرح صحيح البخاري
- ١٣ جزء — مصر ١٣١٩ هـ
- ٤ — رفع الاصر عن قضاة مصر تحقيق د. حامد عبد المجيد ، محمد ابوسنة
- جزءان — القاهرة ١٩٥٧ — ١٩٦١
- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م) :
- ٥ — المقدمة
- المكتبة التجارية — القاهرة ب.ت.
- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ت ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م) :
- ٦ — وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تحقيق إحسان عباس — ٧ أجزاء — بيروت.
- ابن سعد (محمد بن سعد كاتب الرافي ت ٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م) :
- ٧ — الطبقات الكبرى — بيروت ١٩٦٨
- ابن الصيرفي (علي بن داود الجوهري ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م) :
- ٨ — نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان ٣ أجزاء — القاهرة ١٩٧٠ — ١٩٧٣
- ابن عبد الحكم (عبد الرحمن بن عبد الله ت ٢٥٧ هـ / ٨٧١ م) :
- ٩ — فتوح مصر واخبارها — ليدن ١٩٢٠ م
- ابن منظور (جمال الدين محمد مكرم الانصاري ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م)

١٠ — لسان العرب

٣٠ جزء — بولاق ١٣٠٠ —

١٣٠٨ هـ

القباعي (إبراهيم بن عمر بن حسن ،
برهان الدين ت ٨٨٥ هـ /
١٤٨٠ م) :

١١ — عنوان الزمان في تراجم

الشيخ والأقربان

(مخطوط بدار الكتب

المصرية رقم ١٠٠١ تاريخ
٤ مجلدات)

حسن الباشا (الدكتور) :

١٢ — الفنون الإسلامية

والوظائف

٣ أجزاء — القاهرة

١٩٦٥ — ١٩٦٦

١٣ — الألقاب الإسلامية

القاهرة ١٩٥٧

الخصاف (أبو بكر أحمد بن عمر

الشيبياني ت ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م) :

١٤ — كتاب أدب القاضي

قسم النشر بالجامعة الأمريكية

بالقاهرة ١٩٧٨ .

السبكي (عبد الوهاب السبكي ، تاج

الدين ت ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ م) :

١٥ — معيد النعم ومبيد النقم

تحقيق محمد علي النجار ،

أبوزيد شلبي ، محمد أبو العيون —
القاهرة ١٩٤٨ م .

السخاوي (شمس الدين محمد بن

عبد الرحيم ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م)

١٦ — الضوء اللامع في أعيان

القرن التاسع

١٢ جزء مصر

١٣٥٣ — ١٣٥٥ هـ

١٧ — الذيل على رفع الاصر

تحقيق جودة هلال ، محمد

محمد صبح — القاهرة ب. ت

السرخسي (أبوبكر محمد بن أبي

سهل ت حوالي ٥٠٠ هـ / ١١٠٦ م) .

١٨ — المبسوط

٣٠ جزء مصر ١٣٣١ هـ

سعيد عبدالفتاح عاشور (الدكتور) :

١٩ — المجتمع المصري في عصر

سلاطين المماليك القاهرة ١٩٦٢

سيده اسماعيل الكاشف (الدكتور) :

٢٠ — مصر في عصر الاخشيديين

ط. ثانية القاهرة ١٩٧٠ .

السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر
ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) :

٢١ — حسن المحاضرة في تاريخ

مصر والقاهرة

جزءان — القاهرة ١٩٦٨ .

الشافعي (الامام أبو عبدالله محمد بن
ادريس ت ٢٠٤ / ٨٢٠ م)

٢٢ — الأم

٧ أجزاء — بولاق ١٣٢١ هـ .

الطرابلسي (علي بن خليل ت ٨٤٤ هـ /
١٤٤٠ م) :

٢٣ — كتاب معين الحكام فيما

يتردد بين الخصمين من الأحكام

القاهرة ١٣٠٦ هـ .

عطية مصطفى مشرفة

٢٤ — القضاء في الإسلام

ط . ثانية القاهرة ١٩٦٦

العمرى (شهاب الدين أحمد بن يحيى

ابن فضل الله ت ٧٤٩ هـ /

١٣٤٩ م) :

٢٥ — التعريف بالمصطلح

الشريف

القاهرة ١٣١٢ هـ

القلقشندي : (أبو العباس أحمد بن

علي ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) :

٢٦ — صبح الأعشى في صناعة

الانشا

١٤ جزء القاهرة ١٩١٩ —

١٩٢٢ م

الكاساني (علاء الدين أبوبكر بن
مسعود الحنفي ت ٥٨٧ هـ /

١١٩١ م)

٢٧ — بدائع الصانع في ترتيب

الشرائع

٧ أجزاء مصر ١٣٢٨ هـ /

١٩١٠ م

الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف

ت . ٣٥٠ هـ / ١٩٦١ م)

٢٨ — كتاب الولاة وكتاب

القضاء

نشر وفن جست بيروت ١٩٠٨

مالك (الامام مالك بن أنس

الاصبحي ت ١٧٩ هـ / ٧٩٦ م) :

٢٩ — المدونة الكبرى (رواية

الامام سحنون)

٤ أجزاء مصر ١٣٢٢ —

١٣٢٥ هـ

الماوردي (علي بن محمد حبيب

- المصري) (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م) في مصر
 ٣٠- الأحكام السلطانية والولايات الدينية
 ط . ثانية — القاهرة ١٩٦٦
 المزني (أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى
 ت ٢٦٤ هـ / ٨٧٧ م)
 ٣١- مختصر المزني (على هامش
 كتاب الأم للشافعي)
 بولاق ١٣٢١ هـ
 المقرئ (تقي الدين أحمد بن علي
 ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م)
 ٣٢- المواعظ والاعتبار بذكر
 الخطط والآثار
 ط . بولاق ١٢٧٠ هـ .
 ٣٣- كتاب السلوك لمعرفة دول
 الملوك
 ٤ أجزاء (١٢ قسم)
 تحقيق د. محمد مصطفى
 زيادة ، ود. سعيد عاشور — القاهرة
 ١٩٧٣-١٩٧٣ .
 محمد محمد أمين (الدكتور) :
 ٣٤- الأوقاف والحياة الاجتماعية
 ١٩٥٠
 في مصر
 القاهرة ١٩٨٠ .
 ٣٥- فهرست وثائق القاهرة
 المعهد العلمي الفرنسي للآثار
 الشرقية بالقاهرة)
 القاهرة ١٩٨١ .
 محمد محمد عونوس :
 ٣٦- كتاب تاريخ القضاء في
 الاسلام
 القاهرة ١٩٣٤
 النوري (أحمد بن عبد الوهاب
 ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
 ٣٧- نهاية الأرب في فنون
 الأدب
 من ج ١ — ٢٢ طبع القاهرة
 ١٩٢٣-١٩٧٦
 وكيع : محمد بن خلف بن حيان (ت
 ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م) :
 ٣٨- أخبار القضاء — تحقيق
 عبدالعزيز مصطفى المراغي
 ٣ أجزاء القاهرة ١٩٤٧ —
 ١٩٥٠

المراجع الأوربية :

39. Cahen, C. : "A Propos des Shuhud", Studia Islamica, XXXI (1970), 71-79.
40. Lapidus, I. : Muslim Cities in the Later Middle Ages. Cambridge, 1967.
41. Tyan, E. : Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam - Paris, 1938.

الهوامش

- (١) السرخس : المبسوط ج ١٦ ص ١١٢ .
- (٢) سورة رقم ٢ البقرة آية ٢٨٢ .
- (٣) سورة رقم ٦٥ الطلاق آية ٢ .
- (٤) سورة رقم ٥ المائدة آية ١٠٦ .
- (٥) سورة رقم ١٢ يوسف آية ٢٦ .
- (٦) الخصاص : كتاب أدب القاضي ، نشر فرحات زيادة — ص ٦٩٤ .
- (٧) السرخس : مصدر سابق ج ١٦ ص ١١٢ ، ابن منظور : لسان العرب مادة شهد .
- (٨) سورة رقم ٤٣ الزخرف آية ٨٦ .
- (٩) سورة رقم ١٢ يوسف آية ٨١ .
- (١٠) السرخسي : مصدر سابق ج ١٦ ص ١١٢ .
- (١١) الطرابلسي : معين الحكام ص ٧٨ .
- (١٢) انظر : السرخسي : مصدر سابق ج ١٦ ص ١١٣ ، الطرابلسي : مصدر سابق ص ٨١ ، ابن حجر : فتح الباري ج ٦ ص ١٨٠ ، الكاساني : بدائع الصانع ج ٧ ص ١٠ ، ١١ ، الشافعي : الأم ج ٦ باب الشهادة ، ومدونه الامام المالك برواية الامام سحنون ج ٤ ص ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (١٣) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٧١ ، ٧٢ ، الكاساني : مصدر سابق ج ٧ ، ص ٩ ، الخصاص : مصدر سابق ص ٥١ .
- (١٤) وكيع : أخبار القضاة ج ٢ ص ٨ ، ١٣ .
- (١٥) وكيع : أخبار القضاة ج ٢ ص ٢٨٤ .
- (١٦) Tyan, E., : Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam, p. 355.

- (١٧) شريح بن الحارث الكندي ، أبو أمية ، من كبار التابعين ، استقضا عمر على الكوفة ، ثم على من بعده ، وظل قاضيا ٧٥ سنة حتى استعفى الحجاج فأعفاه توفى عن مائة عام ، سنة ٨٧ هـ / ٧٠٧ م — ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٦ ص ١٣١ وما بعدها ، ابن خلكان : وفيات الأعيان (تحقيق احسان عباس) ج ٢ ص ٤٦٠ — ٤٦٣ ترجمة رقم ٢٩٠ .
- (١٨) ابن سعد : مصدر سابق ج ٦ ص ١٣٣ .
- (١٩) ولي قضاء الكوفة في ولاية يوسف بن عمر عليها (١٢٠ — ١٢٦ هـ / ٧٣٨ — ٧٤٣ م) وتوفى سنة ١٤٤ هـ / ٧٦١ م — نفس المصدر ج ٦ ص ٣٥١ .
- (٢٠) الهدادهد : هدهد الشيء من علو إلى سفلى حدره ، أي أسقطه لسان العرب مادة هدد .
- (٢١) ابن سعد : مصدر سابق ج ٦ ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .
- (٢٢) ولي غوث بن سليمان الحضرمي القضاء بمصر ثلاث مرات ، الألى من ١٣٥ — ١٤٠ هـ / ٧٥٢ م ، والثانية من ١٤٠ — ١٤٤ هـ / ٧٥٧ — ٧٦١ م ، والثالثة من ١٦٧ — ١٦٨ هـ / ٧٨٣ — ٧٨٤ م ، ابن الحكم : فتوح مصر ، ص ٢٤١ ، الكندي : الولاء والقضاة صفحات ٣٥٦ ، ٣٦٠ ، ٣٧٣ .
- (٢٣) الكندي : مصدر سابق ص ٣٦١ .
- (٢٤) ولي الفضل بن فضالة قضاء مصر مرتين الأولى من ١٦٨ — ١٦٩ هـ / ٧٨٤ — ٧٨٥ م والثانية من ١٧٤ — ١٧٧ هـ / ٧٩٠ — ٧٩٣ م ، ابن الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٤ ، الكندي : مصدر سابق ص ٣٧٧ ، ص ٣٨٥ .
- (٢٥) الكندي : مصدر سابق ص ٣٨٥ .
- (٢٦) ولي قضاء مصر من قبل السري بن الحكم سنة ٢٠٥ هـ / ٨٢٠ م ، وحتى سنة ٢١١ هـ / ٨٢٦ م ، ابن الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٦ ، الكندي : مصر سابق ص ٤٢٧ ، ٤٣٠ .
- (٢٧) الكندي : مصدر سابق ص ٤٢٨ .
- (٢٨) ولي قضاء مصر من قبل عب الله بن طاهر سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م ، وحتى ٢١٤ هـ / ٨٢٩ م ، نفس المصدر ص ٤٣٣ ، ٤٤١ .
- (٢٩) هما سعيد بن تليد ، وعبدالله بن الحكم — نفس المصدر ص ٤٣٦ .
- (٣٠) لعل هذا أول بذلك لتولي هذه الوظيفة — نفس المصدر ص ٤٢٨ .
- (٣١) عن محمد بن بدر الصيرفي . انظر ملحق كتاب الولاء والقضاء — نشر رفن جيت ، بيروت ١٩٠٨ — ص ص ٥٥٧ — ٥٦٢ .
- (٣٢) ولي قضاء مصر من قبل المقتدر سنة ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م ولنحو ستة أشهر ، الكندي : مصدر سابق ص ٤٨٣ ، ٣٨٤ .
- (٣٣) ملحق كتاب الولاء والقضاة ص ٥٥٩ .
- (٣٤) Tyan: Op. Cit., pp. 356-357.
- (٣٥) الكندي : مصدر سابق ص ٤٣٧ .
- (٣٦) ولي القضاء بمصر سنة ١٩٦ هـ / ٨١١ م وحتى سنة ١٩٨ هـ / ٨١٣ م ، ثم ولها ثانية سنة ١٩٩ هـ /

٨١٤ م وحتى وفاته سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م — ابن الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٦ ، الكندي :
مصدر سابق صفحات ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ .

(٣٧) الكندي : نفس المصدر ص ٤٢٢ .

(٣٨) هو عبد الرحمن بن عبلة العمري ، ولي قضاء مصر من قبل هارون الرشيد سنة ١٨٥ هـ / ٨٠١ م
وحتى سنة ١٩٤ هـ / ٨٠٩ م ، ابن عبد الحكم : مصدر سابق ص ٢٤٥ ، الكندي : مصدر سابق
ص ٣٩٤ ، ٤١١ .

(٣٩) الكندي : نفس المصدر ص ٤٠٢ .

(٤٠) ولي قضاء مصر سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٣ م ، وقتل سنة ٣٩٨ هـ / ١٠٠٧ م — نفس المصدر
ص ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٤١) حسين بن علي النعمان ، ولي قضاء مصر سنة ٣٩٠ هـ / ٩٩٩ م ، وعزل سنة ٣٩٤ هـ / ١٠٠٣ م —
نفس المصدر ص ٤٩٥ .

(٤٢) ابن حجر : رفع الاصرق ٢ ص ٣٥٩ ، ملحق كتاب الولاة والقضاة ص ٥٩٩ .

(٤٣) هو أحمد بن محمد بن أبي العوام ، ولي قضاء مصر سنة ٤٠٥ هـ / ١٠١٤ م من قبل الخليفة الفاطمي
الحاكم بأمر الله ، وظل على قضاء مصر حتى سنة ٤١٨ هـ / ١٠٢٧ م — ملحق كتاب الولاة والقضاة
ص ٦١٠ .

(٤٤) نفس المصدر ص ٦١٢ .

(٤٥) ابن خلدون : المقدمة ص ٢٢٤ ، وانظر أيضًا الماوردي : الأحكام السلطانية ص ٦٦ .

(٤٦) الكندي : مصدر سابق ص ٣٨٥ .

(٤٧) رأي الناس أن المفضل بتعيينه عشرة شهود قد أتى أمرا عظيما ، على أساس أن كل المسلمين عدول إلا
من ثبت شيء ضد عدله ، ولذلك قال اسحاق ابن معاذ للمفضل :

سأدعوا الهي حتى الصباح

سننت لنا الجور في حيكنا

ولم يسمع الناس فبا مضى

وصيرت قوما لصوصا عدولا

بأن العدول عديدا قليلا

(الكندي : مصدر سابق ص ٣٨٦) .

(٤٨) ولي قضاء مصر في الفترة من ١٧٧ — ١٨٤ هـ / ٧٩٣ — ٨٠٠ م ، ابن الحكم : مصدر سابق
ص ٢٤٥ ، الكندي : مصدر سابق ص ٣٨٨ .

(٤٩) الكندي : نفس المصدر ص ٣٨٩ .

(٥٠) انظر ماسبق عن عبد الرحمن بن عبلة العمري .

(٥١) الكندي : مصدر سابق ص ٣٩٦ .

(٥٢) نفسه ص ٣٩٤ ، السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٤٣ ، سيدة اسماعيل كاشف : مصر في عصر
الآخشيديين ص ٢٣٣ .

(٥٣) ملحق كتاب الولاة والقضاة ص ٦١٢ .

- (٥٤) عطية مصطفى مشرفة : القضاء في الاسلام ص ١٧٦ .
- (٥٥) القلقشندي : صبح الاعشى ج ١٠ ص ٢٧٠ ، ٢٨٢ — ٢٨٣ ، ٢٨٩ .
- (٥٦) نفسه ج ١٠ ، ص ٣٥٥ — ٣٥٦ ، ٣٨٤ ، ٤٣٢ .
- (٥٧) نفسه ج ١١ ص ١٨٦ ، وانظر تقليد يرجع إلى العصر الابیوي — السیوطي : مصدر سابق ج ٢ ص ص ١٥٤ — ١٥٩ .
- (٥٨) القلقشندي : مصدر سابق ج ١٤ ، ص ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ .
- (٥٩) نفسه ج ١١ ، ص ١٩٢ — ١٩٣ ، ج ١٢ ص ٤٧ ، ٥٢ .
- (٦٠) نفسه ج ١١ ص ١٩٧ ، العمري : التعريف ص ١١٦ ، ١١٧ .
- (٦١) القلقشندي : مصدر سابق ج ١٠ ص ص ٣٥٢ — ٣٥٧ ، وانظر أيضًا :
- Lapidus, I., Muslim Cities in the Later Middle Ages, p. 137.
- (٦٢) نفسه ج ١٠ ص ٣٥٥ — ٣٥٦ .
- (٦٣) نفس المصدر ج ١٤ ص ٣٤٣ .
- (٦٤) ولي قضاء مصر سنة ٤٠ هـ / ٦٦٠ م من قبل معاوية إلى أن عزل سنة ٦٠ هـ / ٦٧٩ م — الكندي : مصدر سابق ص ٣٠٣ ، ٣١١ .
- (٦٥) نفسه ص ٣١٠ ، ابن حجر : مصدر سابق ق ٢ ص ٢٥٤ .
- (٦٦) انظر ماسبق عن محمد بن مسروق
- (٦٧) القلقشندي : مصدر سابق ج ١ ص ٤١٩ .
- (٦٨) ولي قضاء مصر من قبل خمارويه بن أحمد بن طولون سنة ٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م وإلى أن صرف عنه سنة ٢٨٣ هـ / ٨٩٦ م ، ثم ولي القضاء ثانية لحوالي شهرين من سنة ٢٩٢ هـ / ٩٠٤ م — الكندي : مصدر سابق ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، وملحق نفس الكتاب ص ص ٥١٤ — ٥١٨ .
- (٦٩) ملحق كتاب الولاة والقضاة ص ٥١٦ .
- (٧٠) قدم من بلاد المغرب صحبة المعز لدين الله فولاة النظر في المظالم ، وأمر عبدالله بن أبوثوبان الشهود أن يكتبوا عنه في سجلاته « قاضي مصر والإسكندرية » ابن حجر : مصدر سابق ق ٢ ص ٢٩٦ ، ملحق كتاب الولاة والقضاة ص ٥٨٧ .
- (٧١) نفس المراجع والصفحات .
- (٧٢) عن الأمثلة الدالة على ذلك انظر د. محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة صفحات ٣٤٧ — ٣٥٢ ، ٣٩٩ — ٤٠٥ ، ٤١٨ — ٤٢١ ، ٤٣٦ — ٤٣٨ ، ٤٥٧ — ٤٦٠ ، ٤٩٧ — ٥٠٢ .
- (٥) وردت هذه الكلمة « أسجال » في سياق البحث أكثر من مرة ، ومعناها (سجلات) وقد تركناها كما هي .
- (٧٣) ملحق كتاب الولاة والقضاة ص ٥٩٥ .
- (٧٤) ولي قضاء مصر سنة ٣٨٩ هـ / ٩٩٨ م وحتى ٣٩٤ هـ / ١٠٠٣ م — نفسه ص ٥٩٦ ، ٥٩٨ .
- (٧٥) المدوع الجمع مودعات : صندوق الأموال ، والأصل لحفظ أموال اليتامى والقصر ، وأموال الغائبين أيضًا — السلوك ج ١ ص ٨٦٤ حاشية (٣) .

- (٧٦) ملحق كتاب الولاية والقضاء ص ٥٩٥ ، ٥٩٧ .
- (٧٧) انظر ماسبق عن محمد بن بدر .
- (٧٨) ملحق كتاب الولاية والقضاء ص ٥٤٠ .
- (٧٩) نفسه ص ٥٧١ .
- (٨٠) نفسه ص ٥٧٢ .
- (٨١) عطية مصطفى مشرفه : القضاء في الإسلام ص ١٧٦ .
- (٨٢) محمود بن محمد عرنوس : كتاب تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٣٢ .
- (٨٣) ملحق كتاب الولاية والقضاء ص ٥٩٠ ، ابن حجر : رفع الاصرق ٢ ص ٤٠٩ ، مختصر المزني : على هامش كتاب الأم للشافعي ج ٥ ص ٢٤٤ .
- (٨٤) وللأمثلة الدالة على ذلك انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة وصفحات ٣٤٣ — ٣٤٦ ، ٢٦٢ ، ٣٧٦ — ٣٨٠ ، ٤٠٢ — ٤٠٥ ، ٤١٦ — ٤١٧ ، ٤٣٥ — ٤٥٦ ، ٤٧٦ — ٤٧٩ ، ٤٩٤ — ٤٩٦ .
- (٨٥) المقرئزي : السلوك ج ٣ ص ٤٠ ، ٤١ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ٥ ، ص ٣٥٧ ، مختصر المزني ج ٢ ص ٢٤٦ .
- (٨٦) سورة ٢ البقرة آية ٢٨٢ ، النويري : نهاية الأرب ج ٩ ص ١٤٧ .
- (٨٧) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٦٩ ، محمد محمد أمين الأوقاف والحياة الاجتماعية ص ٨٥ .
- (٨٨) ابن الصيرفي : نزهة النفوس ج ٣ ص ٢٥٨ ، ٤٣٢ ، القلقشندي : صحيح الأعشى ج ١١ ص ١٩٧ .
- (٨٩) مثال ذلك انظر : محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٤٧٧ ، ٤٩٥ .
- (٩٠) القلقشندي : مصدر سابق ج ١١ ص ٤٤٣ ، حسن الباشا : الفن الإسلامي والوظائف ج ٢ ص ٦٢١ .
- (٩١) منهم على سبيل المثال محمد بن يحيى الاسواني ، أبو الذكر ، الذي عاد إلى الشهادة بعد عزله من القضاء سنة ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م — ملحق الولاية والقضاء ص ٥٣٣ .
- (٩٢) ملحق الولاية والقضاء صفحات : ٥٤٦١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦ ، ٥٨٣ .
- (٩٣) المقرئزي : السلوك ج ٢ ص ٢٧٣ .
- (٩٤) السبكي : معبد النعم ص ٦٣ ، Lapidus: Op. Cit., p. 264 .
- (٩٥) الكندي : مصدر سابق ج ٣٩٦ ، ملحق الولاية والقضاء ص ٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٥٨٩ .
- (٩٦) ملحق الولاية والقضاء ص ٥٨٨ ، ابن حجر : رفع الاصرق ٢ ص ٢٩٧ .
- (٩٧) سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ١٥٨ .
- (٩٨) المقرئزي : السلوك ج ٣ ص ٤٠١ ، السخاوي : الضوء اللامع ج ٧ ص ٢ ، السبكي : مصدر سابق ص ٦٣ ، عرنوس : مرجع سابق ص ١٣٤ .
- (٩٩) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٥٧ .
- (١٠٠) السخاوي : التبر المسبوك ص ٥٦ .

- (١٠١) ابن اياس : مصدر سابق ج ٣ ص ٤٤٣ .
- (١٠٢) البقاعي : عنوان الزمان ج ٤ (مخطوط) ترجمة محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحسن روق السكندري الشافعي المتوفي سنة ٨٤٤ هـ / ١٤٤٠ م .
- (١٠٣) السبكي : مصدر سابق ص ٦٤ ، المقرئ : السلوك ج ٣ ص ١٧ ، ٤٠١ .
- (١٠٤) ابن حجر : رفع الاصرق ٢ ص ٤٠٩ ، القلقشندي : مصدر سابق ج ٣ ، ص ٤٨٣ ملحق كتاب الولاة والقضاة ص ٥٩٠ .
- (١٠٥) النويري : نهاية الأرب ج ٩ ص ١٤٦ ، ١٤٧ .
- (١٠٦) انظر سطر رقم ٧ من الوثيقة رقم ٧٩١ أوقاف فبا يلي ، القلقشندي : مصدر سابق ج ١٤ ص ٣٤٧ .
- (١٠٧) المقصود الورقة الكاملة وهي الطومار — القلقشندي : مصدر سابق ج ٦ ، ص ١٨٩ .
- (١٠٨) عن أنواع الورق المستخدم ومقاساته . انظر نفس المصدر ج ٦ ص ١٩٠ ، وما بعدها .
- (١٠٩) عن قلم الرقاع انظر نفس المصدر ج ٣ ص ١١٥ — ١٢٧ .
- (١١٠) نفس المصدر ج ١٤ ص ٣٤٦ .
- (١١١) هو محمد بن أحمد بن عبدالله ، النجم أبو الفضل بن الشهاب بن الجبال أبي اليمن القلقشندي ، المتوفي سنة ٨٧٦ هـ / ١٤٧١ م — السخاوي : الضوء اللامع ج ٦ ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ترجمة ١٠٥٧ .
- (١١٢) توفي سنة ٨٢٦ هـ / ١٤٢٣ م — السخاوي : مصدر سابق ج ١ ص ٣٣٦ ، زما بعدها .
- (١١٣) القلقشندي : مصدر سابق ج ١٤ ص ٣٤٦ — ٣٤٩ ، وذكر السخاوي أن العراقي لم يكن في حال نيابته في القضاء من ٧٩٥ — ٨١٥ هـ «ثبت عدالة غير شافعي بتعديل عشرة أنفس احتياطا ونحرًا» — الضوء اللامع ج ١ ، ص ٣٣٩ .
- (١١٤) القلقشندي : مصدر سابق ج ١٤ ص ٣٤٩ .
- (١١٥) انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة (المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة — ١٩٨١) .
- (١١٦) القلقشندي : مصدر سابق ج ١٤ ص ٣٤٢ ، ٣٤٩ .
- (١١٧) أول الوثيقة مفقودة ، ولعله لا يتجاوز بضعة أسطر ، فما زالت الوثيقة في بدايتها .
- (١١٨) ... موضع كلمات ناقصة لتفرق الهامش الأيسر للوثيقة .
- (١١٩) القصة : هي الطلب أو الالتماس .
- (١٢٠) [استكمال لبعض الحروف تتفق وسياق الكلام ، وذلك نظرًا لتفرق الهامش الأيسر في بداية الوثيقة .
- (١٢١) هو محمد سعد بن محمد بن عبدالله بن سعد ، القاضي سعد الدين ، المقدسي الحنفي ، نزيل القاهرة ، ويعرف بابن الديري نسبة لمكان بمردا جبل نابلس أو الدير الذي بجارة المرداويين من بيت المقدس ، ولي قضاء الحنفية بمصر سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م — وظل على القضاء حتى قبيل وفاته بستة أشهر ، في سنة ٨٦٧ هـ / ١٤٦٣ م — المقرئ : السلوك ج ٤ ص ١٠٦٩ ، السخاوي : الضوء اللامع ج ٣ ص ٢٤٩ وما بعدها ترجمة ٩٣٩ ، الذيل على رفع الاصر ص ١٢٧ ، وما بعدها .
- (١٢٢) تجاوز لفظ «الملوك» و«المالِك» معناه الحرفي المعروف تاريخًا ، وهو هنا للدلالة على التواضع والطاعة ، وبخاصة في حالة الالتماس ، ومخاطبة قاضي القضاة — حسن الباشا : الألقاب الاسلامية ص ٥٠٧ .

- (١٢٣) لم يستدل على ترجمة له في المصادر المتداولة .
- (١٢٤) يقبل الأرض أو يقبلون الأرض : صيغة اصطبح عليها كتاب الوثائق في العصور الوسطى في كتابه القصص أو الالتماسات ، وقد ترد بالمفرد ، أو المثنى ، أو الجمع حسب الحال — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٤٨٤ .
- (١٢٥) « انتهى » و« ينون » لفظ يستعمل عادة في الالتماسات والطلبات .
- (١٢٦) الحسيلة : هي الدعاء الختامي في القصة ، وفي نهاية وثائق العصور الوسطى القلقشندي : مصدر سابق ج ٦ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- (١٢٧) « الحظ » مكررة في الأصل .
- (١٢٨) هذا نص تأشيرة قاضي قضاة الخففة بتحويل القضية أو الطلب لأحد نواب الحكم للنظر فيها على الوجه الشرعي ، وقد جرت العادة أن تعرض القصة على قاضي القضاة الذي يقوم بتأشير عليها بإحالتها إلى أحد نوابه أو مساعديه من نفس مذهبه أي خليفة الحكم العزيز ، ويكتب على الهامش الأيمن للقصة ما يفيد ذلك انظر سطر ٢٣ ، و سطر ٢٦ .
- (١٢٩) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن صديق ، المعين أبو الخير الطرابلسي القاهري الحنفي ، المتوفي سنة ٨٧٣ هـ/١٤٦٨ م — السخاوي : الضوء اللامع ج ٨ ص ٥٥٢ ترجمة ٦٠ .
- (١٣٠) بياض موضع سطر متروك ليكتب فيه القاضي الموثق التاريخ باليوم والشهر انظر مايلى سطر ٥٢ .
- (١٣١) الثبوت بلغة حصول أمر وتحقيقه عن طريق معرفته حق المعرفة ، والشروع عند الخففة حكم بتعديل البيئة وقبولها وجريان ذلك المشهود به ، أي أنه صار كالحكم الذي حاز حجية الشيء المقتضى به فلا يمكن التعرض لنقضه ، وإذا حكم ثبوت البيئة امتنع على قاضي آخر ابطاله — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٣٤٨ .
- (١٣٢) المقصود بذلك الضوابط والشروط التي يجب مراعاتها .
- (١٣٣) الحكم بمعنى قضاء القاضي ، ويقال لهذا الحكم حكم الالتزام لأنه يكون حكماً ملزماً أو قطعياً ، والحكم في هذه الحالة لا يمكن التعرض لنقضه ، ويتمتع على أي قاضي آخر ابطاله مادام موفقاً للشرع — انظر محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ص ٣٥٠ .
- (١٣٤) الحكم بالموجب معناه أن الحكم صدر صحيحاً ، وببإتي مقتضياته الشرعية ، وهو عبارة عن قضاء القاضي بالالتزام بما يترتب على ذلك الأمر على الوجه المعتبر عنده في ذلك شرعاً — نفس المرجع ص ٣٥٠ .
- (١٣٥) في الأصل « ونقول ونصفه » ، ولكن يوجد شطب على كلمة « ونقول » .